القولُ المبينُ في نفي الشّكّ عن سيّد المرسلين ﷺ

د. عوّاد بن مرزوق بن معوّض السّناني(١)

مُلخّصُ البَحْث

تناول البحث قول الحق عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤].

فهذه الآية الكريمة التي تناولها البحث موهمة - لمن لا علم عنده أو في قلبه مرض - باحتمال الشكّ من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيما يأتيه من ربه، رغم أنه ممتنع أن يشكّ صفوة خلق الله بشيء مما جاءه عن الله.

ولقد اعتنى كثيرٌ من المفسرين بإيراد هذه الشبهة، وتفنيدها بالحجج والبراهين.

وقد حاولت أن استقصي أقوال المفسرين فيها، مع الترجيح بالدليل للأقوال التي تتماشى مع الفهم الصحيح لما دلّت عليه الآية الكريمة، مع إيراد الأقوال الضعيفة التي تدل على قلة الفهم لدى القائلين بها، أو أنّها دعوى من أهل الأهواء لتحميل النّص القرآني ما لا يحتمل؛ للنيل من عصمة المصطفى صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ولعلّ فيما أوردته من أقوال بأدلتها مما أفاض في بيانه أهل العلم ما يدفع الشبه ويبطل المزاعم، أملاً في فهم كلام الله وفق ما أراد الله تعالى، والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم المساعد بجامعة تبوك.

المقدّمة

الحمد لله الذي تعبد عباده بتدبر آيات القرآن الكريم، وجعلهم يتفاوتون في فهمه تبعاً لتفاوت الأفهام، أحمد ربي وأشكره وأثني عليه وأستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فمما لا شك فيه أن تدبّر كلام ربنا جَلَّ وَعَلَا مقصدٌ مهمٌ وغايةٌ نبيلة تعبد الله بها عباده، وهذا التدبّر لا يمكن إلا بفهم المعاني، وفهم المعاني يتطلب دفع ما يوهم الإشكال الذي يحول بين المرء وبين تدبّر آيات القرآن الكريم.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية حينما قال: «قد يكون في القرآن آيات لا يعلم معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معينة، بل قد يُشكل على هذا ما يعرفه هذا، وذلك تارة يكون لغرابة اللفظ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره، وتارة لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، وتارة لعدم التدبر التام، وتارة لغير ذلك من الأسباب»(١).

ولعله من المناسب - هنا - أن أورد إشكالاً يطرق الذهن لبعض العلماء فضلاً عن غيرهم، وذلك في قول الله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤].

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٤٠٠).

فهذه الآية الكريمة جاءت بعد آيات تحدثت عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وقصّته مع بني إسرائيل، ومحاورته لفرعون وسحرته، وما انتهى إليه أمر فرعون من سوء العاقبة والمصير.

فالآية موهمة - لمن لا علم عنده أو في قلبه مرض - باحتمال الشكّ من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع العلم اليقيني أن وقوع الشكّ منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممتنعٌ غاية الامتناع.

قال الزجاج (ت: ٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ هذه آية قد كثر سؤال الناس عنها وخوضهم فيها جدّاً. وفي السورة ما يدل على بيانها وكشف حقيقتها[١].

أما أهل الزيغ فحمّلوا الآية ما لا تحتمل؛ تدفعهم أحقادهم وظنونهم، ولكن الله قيض لهذا الدين من علمائه الربانيين من يدفع الشبه ويبطلها.

وقد حاولت - قدر الجهد - أن أستقصي أقوال أهل العلم من المفسرين مرجّحاً بالدليل ما كان صالحاً لفهم الآية فهماً سليماً ومستقيماً، فجاء هذا البحث وفق التالي:

- **المقدمة.**
- **التمهيد: تحرير مضمون الإشكال.**
- **المبحث الأول: الأقوال الصحيحة في تفسير الآية.**

المطلب الأول: إن هذا خطاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمراد غيره من أهل الشّكّ على مذهب العرب في خطابهم الرجل بالشيء ويريدون به غيره.

المطلب الثاني: إنّ هذا الخطاب ليس للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل لمن كان شاكّاً في القرآن الكريم، وفي نبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المطلب الثالث: أن هذا خطاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لكن المراد به أن يصرّح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدم شكّه وانتفاء حاجته للسؤال.

المطلب الرابع: إنّ الشكّ بمعنى ضيق صدره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتكذيبهم له.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (١/٧٧٤، ٧٧٥).

المطلب الخامس: إنّ الخطاب في الآية ورد على سبيل الفرض والتقدير لا على سبيل الشك.

المطلب السادس: إنّ «إنْ» في الآية نافية، وليست شرطيّة.

- **المبحث الثاني**: **الأقوال الضعيفة في تفسير الآية.**

المطلب الأول: إنّ المراد بالآية الخطرات العارضة في النفس دون تحقيق.

المطلب الثاني: أنّ الخطاب لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن لم يشكّ، وعلم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنّه غير شاكّ، ولكنّ الكلام خرج مخرج التقرير والإفهام.

- **الخاتمة.**
- **الفهارس العامّة.**

التمهيد

تحرير مضمون الإشكال

الآية الكريمة ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ تثير تساؤلاً لدى من أساء فهمها بقصد أو بدون قصد، وهو: إنّها تنسب ورود الشكّ إلى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فيما جاءه من الوحي عن ربه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وحاشاه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من ذلك، ويرمون من وراء هذه التُّهمة إلى نفي عصمته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، بدعوى شكّه فيما أنزل إليه من ربه؛ لأنه إن كان في شكّ فيما أنزل إليه فغيره أولى بالشكّ فيه منه.

ثمّ يرد تساؤلٌ آخر وهو: كيف يزول الشكّ بإخبار أهل الكتاب، وأكثرهم كفار يجحدون نبوته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما عندهم من كتب دخلها التحريف والتبديل.

ولقد كانت عناية كثير من المفسرين بدفع هذا الإشكال والإجابة عنه في تفاسيرهم واضحة جلية؛ بياناً للحق ودفعاً لشبه المبطلين والمشككين، فأوضحوا ما دلّت عليه هذه الآية من الحق وما اشتملت عليه من البراهين.

فتناوله أولاً ابن قتيبة (ت: ٢٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «تأويل مشكل القرآن»، حيث قال: «وقالوا في قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ هل كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يشكّ فيما يأتيه به جبريل؟ وكيف يدعو الشاكّين من هو على مثل سبيلهم؟ وكيف يرتاب فيما يأتيه به الروح الأمين؟ ويأتيه الثَّلَج واليقين بخبر أهل الكتاب عنه أنه الحق، وهم يكذبون ويحرفون ويقولون على الله ما لا يعلمون؟»[1].

ثمّ تتابع من بعده العلماء في دفع الفرية والردّ على هذه الشبهة التي أورد اليهود والنصارى على المسلمين فيها إيراداً، وقالوا: كان في شكّ فأُمر أن يسألنا[2].

(١) تأويل مشكل القرآن (ص٢٧).
(٢) نقلاً عن بدائع التفسير (٤١/٢).

وسأعرض في هذا البحث إن شاء الله تعالى أقوال علماء التفسير في هذه الآية، والمراد بالشكّ المذكور فيها، والجواب عن التساؤلات المحتملة، مبتدئاً بالأقوال الصحيحة التي يحتملها لفظ الآية، ثمّ الأقوال البعيدة، وقد أوردتها لوجود من قال بها من العلماء، وإن كانت أقوالهم مرجوحة بما يشبه الإجماع.

أسأل الله تعالى الإعانة والسداد والهدى والرشاد.

المبحث الأول
الأقوال الصحيحة في تفسير الآية

المطلب الأول: إن هذا خطاب للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمراد غيره من أهل الشّكّ على مذهب العرب في خطابهم الرجل بالشيء ويريدون به غيره:

وهذا أسلوب من أساليب العرب، يخاطبون الرجل ويريدون غيره(١).

كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الأحزاب: ١]، الخطاب للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمراد المؤمنون، يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢]، ولم يقل: تعمل.

فابن جرير (ت: ٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ تناول هذا القول باستفاضة، وخلص إلى القول: بأن ذلك من كلامهم صحيح مستفيض فيهم، ثمّ يأتي بشواهد من القرآن الكريم تدعم هذا الأسلوب المعهود في كلام العرب، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقد علم جَلَّجَلَالُهُ أن عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يقل ذلك، إلى أن قال: وأن أسلوب الآية وارد حسب لسان العرب ومعهودهم(٢).

وقال الزجاج: والدليل على ذلك قوله في آخر السورة: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤]، فأعلم الله أن نبيه ليس في شكّ، وأمره أن يتلو عليهم ذلك(٣).

---

(١) وهذا قول الفراء في معاني القرآن (٤٧٩/١)، والسمرقندي في بحر العلوم (١١١/٢)، وذكره الواحدي في الوسيط (٥٥٩/٢)، وزاد المسير (٦٣/٤)، والبغوي في معالم التنزيل (١٥٠/٤)، وابن عطية في المحرر الوجيز (١٤٢/٣، ١٤٣)، وأبو حيان في البحر المحيط (١٩٠/٥)، وذكره الطبري في جامع البيان (١٦٩/١١) وجوّزه.

(٢) جامع البيان (١٦٨/١١).

(٣) معاني الزجاج (٣٢/٣، ٣٣).

ويروى عن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال: «لم يشكّ ولم يسأل»(١).

وقال البغوي (ت: ٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا كله خطاب مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمراد منه غيره»(٢).

وقال ابن عطية (ت: ٥٤٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والصواب في معنى الآية أنها مخاطبة للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمراد بها سواه من كل من يمكن أن يشكّ أو يعارض(٣).

وممن قال بهذا القول الرازي (ت: ٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل وأكّد رجحانه بقوله: «فثبت أن الحق هو أن الخطاب وإن كان في الظاهر مع الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا أن المراد هو الأمّة، ومثل هذا معتاد»(٤).

وقد خُتمت الآية الكريمة بقوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ وهو نظير قوله تعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [آل عمران: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤].

ففي هذه الآيات ونظائرها ما يثبت نفي الشكّ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففي آية سورة آل عمران تنفي شكّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أمر عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ لأن الله تعالى قال في الآية السابقة لهذه الآية: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وذلك أن وفد نجران قالوا: يا رسول الله، ما لك تشتم صاحبنا؟ قال: «وما أقول؟»، قالوا: تقول: إنه عبد، قال: «أجل، هو عبد الله ورسوله، وكلمة الله ألقاها إلى مريم العذراء البتول»، فغضبوا وقالوا: هل رأيت إنساناً قط من غير أب؟ فإن كنت صادقاً، فأرنا مثله، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ﴾ في كونه

(١) أخرجه الطبري (١٦٨/١١)، وابن أبي حاتم (١٩٨٦/٦).
(٢) معالم التنزيل (ص٦٠٣).
(٣) المحرر الوجيز (٢١٧/٧).
(٤) التفسير الكبير (١٢٩/١٧).

خلقاً من غير أب ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ في كونه خلقاً من غير أب ولا أم، فكذلك عيسى خلق من غير أب ردّاً على يهود وفد نجران(١).

والخطاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمراد أمته؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن شاكّاً في أمر عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ(٢).

وأما آية سورة الأنعام فليس المراد حقيقة النهي له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الامتراء في ذلك، بل تهييجه وتحريضه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]. ويحتمل أن يكون الخطاب في الحقيقة للأمّة على طريق التعريض وإن كان له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صورة(٣).

وهذا المذهب - وهو أن الخطاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمراد غيره من أهل الشكّ - هو القول الثابت عن جميع من وقفت على أقوالهم من المفسرين في الآية التي تلي هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [يونس: ٩٥].

المطلب الثاني: إنّ هذا الخطاب ليس للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل لمن كان شاكّاً في القرآن الكريم، وفي نبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

أي إن كنت أيها السامع في شكّ مما أنزلنا على لسان نبينا إليك فاسأل، فـ ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ على هذا نظير قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، وفي جعل القراءة صلة الموصول إشارة إلى أنّ الجواب لا يتوقف على أكثر منها.

وفي الآية تنبيه على أنّ من خالجته شبهة في الدين ينبغي له مراجعة من يزيلها من أهل العلم، بل المسارعة إلى ذلك حسبما تدل عليه الفاء الجزائية بناءً على أنّها تفيد التعقيب(٤).

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٣/٢٩٥، ٢٩٦)، وانظره في الإتقان للسيوطي (٦/٢٣٣٧).
(٢) انظر: معاني القرآن، للزجاج (١/٤٢٢، ٤٢٣)، ومعاني القرآن، للنحاس (١/٤١٣).
(٣) انظر: روح المعاني، للألوسي (٨/٣٥٣، ٣٥٤).
(٤) روح المعاني (١١/٢٥٢، ٢٥٣).

فابن جرير يقول في هذا القول: ولو قال قائل: إن هذه الآية خوطب بها النبي ﷺ والمراد بها بعض من لم يكن صحّت بصيرته بنبوته ممن كان قد أظهر الإيمان بلسانه، تنبيهاً له على موضع تعرف حقيقة أمره الذي يزيل اللبس عن قلبه، كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الأحزاب: ١]، كان قولاً غير مدفوعة صحته[١].

وقد استحسن هذا القول ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنّه رجّح القول الأول، حيث قال: كان الناس في زمن النبي ﷺ أصنافاً، فمنهم كافر به مكذب، وآخر مؤمن به مصدق، وآخر شاكّ في الأمر لا يدري كيف هو، فهو يقدّم رجلاً ويؤخر، فخاطب الله تعالى هذا الصنف من الناس، وقال: فإن كنت أيها الإنسان في شكّ مما أنزلنا إليك من الهدى على لسان محمد ﷺ، فاسأل الأكابر من علماء أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وتميم الداري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وأشباههم، فيشهدون على صدقه، ولم يرد المعاندين منهم[٢].

ومال إلى هذا القول أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، قال المعنى: يا محمد قل للشاكّ: إن كنت في شكّ ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾؛ أي فاسأل من آمن من أهل الكتاب فيخبرك بصفة النبي ﷺ في كتابه[٣].

وممن ذكر هذا القول القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، ونسبه إلى الثعلبي والمبرد، وقال: «لأن عبدة الأوثان كانوا يقرّون لليهود أنهم أعلم منهم من أجل أنّهم أصحاب كتاب فدعاهم الرسول ﷺ إلى أن يسألوا من يقرّون بأنهم أعلم منهم: هل يبعث الله برسول من بعد موسى»[٤].

(١) جامع البيان (١١/١٩٤).
(٢) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص٢٧٢).
(٣) معاني القرآن، للنحاس (١/٤٩٢).
(٤) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٨/٣٨٢).

وفي هذا التوجيه ما لا يخفى من إقامة الحجة على منكري نبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما جاء به من الوحي، فمن شكّ فليسأل أهل الكتاب، فإنّهم مقرّون بنبوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنه موجود عندهم في كتبهم.

المطلب الثالث: أن هذا خطاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لكن المراد به أن يصرّح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدم شكّه وانتفاء حاجته للسؤال:

فالله تعالى علم أنّ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يشكّ، ولكنه أراد أن يأخذ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: (لا شكّ ولا امتراء)، بل إقامة للحجة على الشّاكّين من قومه، وذلك مثل قوله تعالى لعيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿**ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ**﴾، وهو يعلم أنه لم يقله؛ ليأخذه بقوله: ﴿**سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ**﴾ [المائدة: ١١٦]، إقامة للحجة على النصارى[١].

فالمقصود من هذا الخطاب أن يصرّح المخاطبون بالبراءة من ذلك فيكون حجة على من سواهم.

قال الطبري: «وقد علم جَلَّ جَلَالُهُ أن عيسى لم يقل ذلك، وهذا من ذلك، لم يكن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شاكّاً في حقيقة خبر الله وصحته، والله تعالى بذلك من أمره كان عالماً، ولكنّه جَلَّ جَلَالُهُ خاطبه خطاب قومه بعضهم بعضاً، إذ كان القرآن بلسانهم نزل»[٢].

وقال الرازي (ت: ٦٠٦هـ): «إنه تعالى علم أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يشكّ في ذلك، إلا أن المقصود أنه متى سمع هذا الكلام فإنّه يصرّح ويقول: يا ربّ لا أشكّ ولا أطلب الحجة من قول أهل الكتاب، بل يكفيني ما أنزلته عليّ من الدلائل الظاهرة»[٣].

(١) معاني القرآن، للفراء (٤٧٩/١).
(٢) جامع البيان (١٦٩/١١).
(٣) التفسير الكبير، للرازي (١٢٩/١٧).

ولذا فقد أورد كثير من المفسرين الأثر المرسل عن قتادة (ت: ١١٧) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «ذكر لنا أنّ الرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ قال: «لا أشكّ ولا أسأل». فقد رواه ابن جرير بإسنادين عن قتادة.

ورواه أيضاً بإسناده عن سعيد بن جبير (ت: ٩٥هـ) من قوله: «ما شكّ وما سأل».

ورواه بإسناده عن الحسن (ت: ١١٠هـ) من قوله: «لم يشكّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ولم يسأل»[١].

فهذا الأثر الذي رواه قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وإن كان مرسلاً - إلا أنّه مع الآثار التي رويت عن غيره، بالإضافة إلى تلقي أئمة التفسير له بالقبول يدلّ على صحّته، كما صرّح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمته[٢].

المطلب الرابع: إنّ الشكّ بمعنى ضيق صدره صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بتكذيبهم له:

فالمراد بالشكّ هنا الضيق والشدّة بما يعانيه من أذى قومه؛ أي: إن ضقت ذرعاً بما تلقى من أذى قومك ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَ﴾ كيف صبر الأنبياء على أذى قومهم، فاصبر كذلك[٣].

قال القرطبي (ت: ٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقيل: الشك ضيق الصدر؛ أي إن ضاق صدرك بكفر هؤلاء فاصبر، واسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك فيخبرونك كيف صبر الأنبياء من قبلك على أذى قومهم، وكيف كان عاقبة أمرهم من النصر والتمكين»[٤].

وقال أبو حيان: (ت: ٧٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقيل: كنى - هنا - بالشكّ عن الضيق؛ أي: فإن كنت في ضيق من اختلافهم فيما أنزل إليك وتعنّتهم عليك[٥].

(١) جامع البيان (١١/١٦٨).
(٢) شرح مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص١٣٢، ١٧٠).
(٣) البحر المحيط (٥/١٩١) بتصرف.
(٤) الجامع لأحكام القرآن (٨/٣٨٢).
(٥) البحر المحيط (٥/١٩١).

وأورد هذا القول الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنّه ضعّفه حيث قال: «... ومثله ما قيل: إن الشكّ بمعنى الضيق والشدّة بما يعانيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من تعنّت قومه وأذاهم؛ أي: إن ضقت ذرعاً بما تلقى من أذى قومك وتعنّتهم، فاسأل أهل الكتاب كيف صبر الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ على أذى قومهم وتعنّتهم فاصبر كذلك، بل هو أبعد جدّاً من ذلك[١].

وهذا المعنى جاء قريب منه في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ * وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٧ - ٩٩].

المطلب الخامس: إنّ الخطاب في الآية ورد على سبيل الفرض والتقدير لا على سبيل الشّكّ:

فالآية لا تؤكد وجود شكّ إطلاقاً، بل ولا تقرر حتى إمكانه، لكنّها تفرضه فرضاً، وتبين وجه إبطاله بسؤال من تقرر عندهم نبوته، والبشارة بمبعثه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال بهذا القول الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال في تفسير الآية: أي فما كنت في شك فاسأل، يعني لا نأمرك بالسؤال، لأنك شاكّ، ولكن لتزداد يقيناً، كما ازداد إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بمعاينة إحياء الموتى[٢]... إلى أن قال: وهذا بمعنى الفرض والتقدير، كأنه قيل: فإن وقع لك شكّ مثلاً وخيّل لك الشيطان خيالاً منه تقديراً، ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾، كعبد الله بن سلام وأصحابه، فإنّهم من الرسوخ في العلم والإحاطة بصحة رسالتك وتحقيق معرفتك، بالمنزلة التي تصلح لمن تداخله شكّ وامتراء أن يراجعهم ويستوضح ما التبس عليه من جهتهم[٣].

(١) روح المعاني، للآلوسي (٢٥١/١١).
(٢) الكشاف، للزمخشري (٣٥١/٢).
(٣) الكشاف، للزمخشري (٣٥١/٢).

وبهذا القول قال ابن القيم (ت: ٧٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «وليس في الآية ما يدلّ على وقوع شكّ ولا السؤال أصلاً، فإنّ الشرط لا يدل على وقوع المشروط، بل ولا على إمكانه، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، ونظائره.

فرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يشك ولم يسأل»(١).

ورجّح هذا القول البيضاوي (ت: ٧٩١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حيث قال: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ من القصص على سبيل الفرض والتقدير، ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ فإنّه محقق عندهم ثابت في كتبهم على نحو ما ألقينا إليك، والمراد تحقيق ذلك والاستشهاد بما في الكتب المتقدّمة وأن القرآن مصدق لما فيها، أو وصف أهل الكتاب بالرسوخ في العلم بصحة ما أنزل إليه، أو تهييج الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وزيادة تثبيته لا إمكان وقوع الشكّ له، ولذلك قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا أشكّ ولا أسأل»(٢)

وهذا القول فيه من باب التنزّل في محاجّة الخصم، وإقامة الحجة على المعاندين الأمر الواضح، كما أن فيه تكثير الدلائل وتقويتها مما يزيد في قوة اليقين وطمأنينة النفس وسكون الصّدر، ولهذا فقد أكثر الله في كتابه من تقرير دلائل التوحيد والنبوة والبعث وسائر مسائل الإيمان.

---

(١) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢٦/١)، ونقل عنه ذلك القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٣٨٢/٨).
(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (٤٤٦/١).

المطلب السادس: إنّ (إنْ) في الآية نافية، وليست شرطيّة:

والمعنى حينئذٍ كما قال الزجاج (ت: ٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره: «فما كنت في شكّ مما أنزلنا إليك، فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك سؤال ازدياد؛ أي لسنا نأمرك لأنّك شاكّ، ولكن لتزداد يقيناً، كما ازداد إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بمعاينة إحياء الموتى ﴿**قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فالزيادة في التثبت ليست مما يبطل صحّة القصد»[١].

(١) معاني الزجاج (٧٧٥/١)، وابن الجوزي في زاد المسير (٦٣/٤)، وأبو حيان في البحر المحيط (١٩٠/٥)، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز منسوباً للحسن (٢١٧/٧).

المبحث الثاني
الأقوال الضعيفة في توجيه الآية

المطلب الأول: إنّ المراد بالآية الخطرات العارضة في النّفس دون تحقيق:

والمراد به: أنّ النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مع كمال إيمانه ويقينه، إلا أنّه بشر قد يعرض له خاطر يطرده بالأدلة واليقين، وأنّ ذلك العارض لا يقدح في مقامه عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ(١).

قال الرازي: «فهو تعالى أنزل هذا النوع من التقريرات حتى أن بسببها تزول عن خاطره تلك الوساوس، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ﴾ [هود: ١٢](٢).

روى ابن أبي حاتم بإسناده عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا يجيب سائلاً يقول: «إنّي أجد في نفسي شيئاً لا أستطيع التكلم به، قال: لعلّه شكّ أو شيء من شكّ؟ قلت: نعم، قال: ما نجا من هذا أحد حتى نزل على النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾، ثمّ قال: إذا وجدت من ذلك فقل: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]»(٣).

قال ابن عطية: «وذكر الزّهراوي: أنّ هذه المقالة أُنكرت أن يقولها ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا، وبذلك أقول؛ لأنّ الخواطر لا ينجو منها أحد، وهي خلاف الشكّ الذي يحال فيه على الاستشفاء بالسؤال»(٤).

---

(١) معاني القرآن، للزجاج (٤٩٢/١).
(٢) التفسير الكبير (١٢٩/١٧).
(٣) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (ص٩٤).
(٤) المحرر الوجيز (٢١٩/٧).

المطلب الثاني: أنّ الخطاب لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وإن لم يشكّ، وعلم** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى **أنّه غير شاكّ، ولكنّ الكلام خرج مخرج التقرير والإفهام:**

كما يقول القائل لعبده: إن كنت عبدي فأطعني، ولأبيه: إن كنت والدي فتعطّف عليّ، ولولده: إن كنت ابني فبرّني، يريد بذلك المبالغة، وربما خرجوا في المبالغة إلى ما يستحيل، كقولهم: بكت السماء لموت فلان؛ أي: لو كانت تبكي السماء على ميت لبكت عليه، وكذلك هاهنا يكون المعنى: لو كنت ممن يشكّ فشككت ﴿**فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ**﴾ ويشير إلى هذا قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا أشكّ ولا أسأل»[1].

قال أبو حيان: إنّ «إنْ» الشرطيّة تقتضي تعليق شيء على شيء، ولا تستلزم تحتم وقوعه، ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ**﴾ [الزخرف: ٨١]، ومستحيل أن يكون له ولد، فكذلك هذا مستحيل أن يكون في شكّ، وفي المستحيل عادة، كقوله تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ**﴾ [الأنعام: ٣٥]، أي: فافعل، لكن وقوع إن للتعليق على المستحيل قليل، وهذه الآية من ذلك، ولما خفي هذا الوجه على أكثر الناس اختلفوا في تخريج هذه الآية[2].

(١) معاني الزجاج (٧٧٥/١)، وجامع البيان (١٩٤/١١)، والتسهيل لعلوم التنزيل (٣٨٧/١).
(٢) البحر المحيط (١٩٠/٥).

الخاتمة

وبعد هذا التطواف في مذاهب علماء التفسير في تفسيرهم للآية الكريمة: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾، يمكن الوصول إلى:

أولاً: يظهر لكل ذي لبّ وبصيرة استحالة أن يخالف الأنبياء - بما فيهم محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ - شيئاً مما جاءوا به من عند الله تعالى أو أن يخالجهم الشّكّ فيه، فهم أعرف الناس بالله عَزَّوَجَلَّ، وقد أجمعت الأمّة على ضرورة عصمة الأنبياء من الكفر والشكّ والريب، وذلك لأن العصمة صفة أساسية لهم، فليس من المعقول أن يدعو النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ الناس إلى التوحيد والإيمان، ويكفر بما جاء به، مع اليقين أن هؤلاء الرسل صفوة خلق الله اختارهم لهداية الخلق ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج: ٧٥].

فالكمال البشري لا ينسب لأحد كما هو الحال بالنسبة لأنبياء الله تعالى، وهو عامل رئيس وسبب قوي من أسباب تبليغ رسالات الله تعالى، وإذا كان الكمال العقلي صفة ملازمة لرسل الله عَزَّوَجَلَّ، فإمامهم في ذلك نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ولا شكّ.

ثانياً: إنّه ليس في القرآن الكريم ما يدل على شكّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ فيما أنزل إليه من ربه، وهو الذي تحمّل عبء هذه الدعوة مدّة حياته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، ولقي في سبيلها صنوف الأذى، والشواهد على ذلك كثيرة جدّاً، بل ولا يمكن حصرها، فجزاه الله خير ما جزى نبيّاً عن أمته.

ثالثاً: إن ما استشهد به أهل الأهواء والمبطلين على خلاف ذلك فمن باب الفهم المغلوط، وتحميل النص القرآني ما لا يحتمل، فالأنبياء معصومون عن كل نقيصة، وهذا قول عامة المفسرين، بل إنّ في السورة نفسها ما دلّ على بعد هذا التأويل - أعني نسبة الشكّ للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ - حيث قال الله تعالى مؤكداً نفي الشك عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ:

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤]، ففيها تقرير لحاله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّه ما شكّ فيما أنزل إليه من ربه، ولم يسأل أحداً من أهل الكتاب ولا غيرهم؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أتقى الناس وأعرفهم بالله تعالى.

فلا يتصور بعد هذا كله أن يوصف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالشكّ والارتياب وهو المُزكّى من رب العباد، ولعل فيما ذكرت من أقوال بأدلتها مما أفاض في بيانه أهل العلم ما يدمغ الشبه بالحجج ويهدي للتي هي أقوم.

والله تعالى أسأله الإخلاص في القول والعمل، إنّه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: لأبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
- **البحر المحيط**: محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ).
- **بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم الجوزية**: جمع: يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).
- **تأويل مشكل القرآن**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).
- **التسهيل لعلوم التنزيل**: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، صححه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- **تفسير القرآن العظيم**: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، جزء مطبوع تفسير سورة يونس، من تفسير القرآن العظيم، تحقيق: د. عبادة بن أيوب الكبيسي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
- **التفسير الكبير**: لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي (ت: ٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: محمود شاكر الحرستاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة (١٤١٨هـ).
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق. محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي القرشي البغدادي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).
- **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**: د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ).
- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**: للحافظ المنجب الهمداني (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل**: للزمخشري، صححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ).
- **مجموع فتاوى ابن تيمية**: جمع عبد الرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٤١٦هـ).
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم.
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**: لأبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
- **معالم التنزيل**: لأبي محمد البغوي، تحقيق: محمد النمر وآخرون، دار طيبة، السعودية، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
- **معاني القرآن وإعرابه**: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).
- **معاني القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. يحي مراد، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٥هـ).

- **معاني القرآن**: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، تقديم: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**: لأبي الحسن الواحدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، توزيع دار الباز، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٧٣
المقدمة	٧٤
التمهيد: تحرير مضمون الإشكال	٧٧
المبحث الأول: الأقوال الصحيحة في تفسير الآية	٧٩
المطلب الأول: إن هذا خطاب للنبي ﷺ والمراد غيره من أهل الشّكّ على مذهب العرب في خطابهم الرجل بالشيء ويريدون به غيره	٧٩
المطلب الثاني: إنّ هذا الخطاب ليس للنبي ﷺ، بل لمن كان شاكّاً في القرآن الكريم، وفي نبوة محمد ﷺ	٨١
المطلب الثالث: أن هذا خطاب للنبي ﷺ؛ لكن المراد به أن يصرّح النبي ﷺ بعدم شكّه وانتفاء حاجته للسؤال	٨٣
المطلب الرابع: إنّ الشكّ بمعنى ضيق صدره ﷺ بتكذيبهم له	٨٤
المطلب الخامس: إنّ الخطاب في الآية ورد على سبيل الفرض والتقدير لا على سبيل الشّكّ	٨٥
المطلب السادس: إنّ (إنْ) في الآية نافية، وليست شرطيّة	٨٧
المبحث الثاني: الأقوال الضعيفة في توجيه الآية	٨٨
المطلب الأول: إنّ المراد بالآية الخطرات العارضة في النّفس دون تحقيق	٨٨
المطلب الثاني: أنّ الخطاب لرسول الله ﷺ وإن لم يشكّ، وعلم ﷺ أنّه غير شاكّ، ولكنّ الكلام خرج مخرج التقرير والإفهام	٨٩
الخاتمة	٩٠
فهرس المصادر والمراجع	٩٢